



# بناء الأمة وسياسة بناء الدولة المثال الفرنسي ومحدداته

كاثرين شكدام

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

**حقوق النشر محفوظة © 2018**

**[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)**

**[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)**

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحي، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## بناء الأمة وسياسة بناء الدولة المثال الفرنسي ومحدداته

كاثرين شكدام\*

«لا يمكن للدولة السياسية أن تكون راسخة ما لم يكن لديها هيئة تدريس تعتنق مبادئ معترفاً بها، فإذا يُعلّم الطفل منذ البدء أن عليه أن يكون جمهورياً أو ملكياً أو كاثوليكياً أو مفكراً حراً، فإن الدولة لن تشكّل أمة، وستكون مستندة إلى أسس غير ثابتة، وضعيفة أمام رياح الفوضى والتغيير». نابليون الأول، ١٨٠٥.

وبينما يعني مصطلح بناء الأمة - كمفهوم معياري - معاني مختلفة لأشخاص مختلفين على أساس الموضوعية والميل السياسي، فإن المفهوم الأساس يتمحور حول مفهوم التجانس الاجتماعي ضمن حدود إقليمية محددة، مع الشرط المسبق المؤجل لمسألة السيادة، وفي حال لم يكن بناء الدولة مرتبطاً بنظام حكم معين، فإنه يستدعي استقلالاً سيادياً، إذا ما أريد له النجاح.

وعلى الرغم من إمكانية تحيّل أن عملية التجانس الاجتماعي هذه يمكن أن تتم تحت الضغط وفرض واقع معين من الناحية النظرية، إلا أن بناء الدولة يسير بنحو أفضل من خلال القواسم المشتركة، وحاجة المجتمعات إلى التوحد من أجل الوصول إلى تصور مستقبل جماعي.

وقد جاء في بحث كتبه كل من ألبرت أليسينا وبريوني ريتش & Alberto Alesina & Bryony Reich، لصالح جامعة هارفارد، ما يأتي: "تبقى الأمم موحدة حينما يقدم المواطنون قيماً وتفضيلات كافية وتواصلوا فاعلاً، ويمكن بناء التجانس بين الناس من خلال التعليم، وتدريس لغة مشتركة، وبناء بنية تحتية لتسهيل أعباء السفر، ولكنه يمكن أن يتحقق أيضاً عن طريق القوة الغاشمة مثل حظر الثقافات المحلية، أو حتى الإبادة الجماعية».

وتعد تجربة الهندسة الاجتماعية لتنظيم داعش مثلاً ممتازاً على العنف والإبادة الجماعية،

1- Ramirez and Boli (1987).

\* باحثة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

إذ إنه من أجل تحقيق رؤيته لدولة إسلامية متطرفة جهادية، عمد على فرض واقعه الديني بالقوة؛ وبالتالي تربية المجتمع بحسب ما يراه من تصور، وبموجب أمر أقرّه التنظيم، واستبعاد كل الحقائق الاجتماعية والسياسية والدينية الأخرى لتحقيق هدف مطلق في السيطرة على المجتمعات داخل حدود أراضيها؛ ويجب هنا فهم مصطلح الجهادية على أنه يعني (التكفير)، وهو مفهوم خاص بالسلفية والوهابية.

تُشتق كلمة «التكفير» من كلمة «كفر» بالعربية، وهي إشارة إلى أيّ أيديولوجية تقوم على إعلان المعارضة الراضية؛ وبالتالي فإنها تستحق القتل. وقد أثبتت التكفيرية بأنها سلاح مدمر للتجانس الاجتماعي القسري، حيث استهدفت المجتمعات على أساس انتمائها العرقي ومعتقداتها الدينية وقتلهم. وتعدّ محنة الأيزيديين في عام ٢٠١٤ - حينما أُجبر عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال على اللجوء إلى الجبل هرباً من بطش تنظيم داعش - مثلاً بيناً لما يمكن أن تفعله التكفيرية حينما تمتلك أسباب التمكين<sup>٢</sup>.

وحيث النظر إلى بناء الأمة - من الجانب السياسي أو المؤسسي البحت - يتبين لنا أنه كان مرتبطاً - إلى حد كبير - بعملية تحديث الدول المهشمة (التي تسمى سابقاً بالدول الفاشلة)، كجزء من تصور عملية التأكيد الوطني؛ والفكرة هنا هي مساعدة «الدول المهشمة» في مجالات تطوير البنى التحتية الحكومية، والمجتمع المدني، وآليات حلّ النزاعات، والتنمية الاستراتيجية، وبناء الاقتصاد الكلي.

غير أن هذا النهج «الحداثي» ينفي الأسس التي أعلن عنها أرسطو في أطروحته: «السياسة»، إذ يؤكد أن السياسة - كما هو الحال في إدارة شؤون الدولة القومية - ليست صراعاً تجانس الفرد في مقابل المجموعة، أو مجموعة في مقابل أخرى سعيّاً إلى السلطة، وإنما هي وسيلة لإنجاز هذه المهمات الأساسية كحفظ النظام، والأمن دون التعدي على حرية الأفراد. فالدولة - بحسب أرسطو - هي «مجتمع رفاه عائلي، وتجمع عائلات من أجل الوصول إلى حياة مثالية ذات اكتفاء ذاتي»<sup>٣</sup>.

وإذا بحثنا عن قواسم مشتركة مرتبطة بطبيعة بناء الأمة، فسنجدها في تعريف سرعتها الاجتماعية-السياسية. وإذا كان تغيير النظام تعريفاً ثورياً، فإن بناء الأمة يعدُّ تطورياً، وهذا ما يتفق

٢ - أقدم تنظيم داعش على قتل واختطاف ما يقرب من 10 آلاف أيزيدي، ولا يعرف حجم الرعب الذي سببه ذلك التنظيم. صحيفة الإندبندنت، أيار 2017.

3- Aristotle - Politics.

عليه معظم الخبراء. ويعد بناء الأمة -أولاً وقبل كل شيء- عملية اجتماعية لا يمكن تشكيلها من الخارج، وتحتاج -بدلاً من ذلك- إلى الترويج لها من الداخل. أما الإملاءات الخارجية، فلن تؤدي إلا إلى تعطيل تشكيل الوجود الاجتماعي-السياسي، والاقتصادي. ويجب أن توجد الدولة قبل بناء الأمة، وإن كان ذلك واحداً من أكثر المفارقات ذات الصلة، وعلى الرغم من أن الاثنين قد استخدموا بنحوٍ مشابه، إلا أنهما متميزان جداً في مفهوميهما، وإن كان الرابط بينهما وثيقاً.

لقد استغرق تطور دويلات المدينة الإيطالية إلى أمة، أو اللغات المتعددة والمجموعات الثقافية في فرنسا إلى دولة فرنسية، عدة قرون، ولم يحدث بسبب نتائج القيادة السياسية فقط، أو صياغة المستقبل المؤسسي المشترك، ولكن بفعل جملة من التغييرات التقنية والتقدم الاقتصادي. وقد ساعدت الثورتان الزراعيّة والصناعيّة آنذاك بنحوٍ كبير في تشكيل الأمة الفرنسية، بعد أن كانت دولة فقط. وحتى إذا عُزِيَ على الهويات الوطنية في النضال، فإنها يجري تعريفها في تنمية المجتمع، ومما لا شك فيه أن التمكين الاقتصادي، والتواصل، والثقافة، والتعليم، وعوامل أخرى، هي الأدوات المفتاحية لذلك.

وقد استشهد ماثيو كون -رئيس الرابطة الوطنية للأمم الأولى- بمشروع هارفارد للتنمية الاقتصادية الهندية-الأمريكية (الذي صدر في عام ٢٠٠١ من قبل كلية كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد) بمقترح لمشروع بناء نموذج التنمية الاقتصادية الذي حدد بناء الأمة على النحو الآتي: «تزويد الأمم الأولى بالأساس المؤسسي اللازم لزيادة قدرتها على فرض سلطات حكم نفسها بنحوٍ فاعل نيابة عن أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». وقد حددت الدراسة أربعة عناصر أساسية لنموذج بناء الأمة، هي:

أولاً: حكم ذاتي حقيقي (تتخذ الأمم الأولى قرارات تخصيص الموارد، وتمويل المشاريع، واستراتيجية التنمية).

ثانياً: إقامة مؤسسات حكم فعالة (آليات غير مسبقة لتسوية المنازعات، ومحاربة الفساد).

ثالثاً: الموامة الثقافية (إضفاء الشرعية على مؤسسات الأمم الأولى في عيون مواطنيها).

رابعاً: الحاجة إلى التوجيه الاستراتيجي (التخطيط على المدى البعيد).

أما البرتو أليسينا وبريوني رايش، فيفترضان في ورقتهما البحثية أن «أحد أسباب الصعوبات

في ما يعده الكثيرون دولاً فاشلة يكمن في أن بعض الشعوب التي تم دمجها - قد فكَّكها الاستعمار الأوروبي - في حين تم دمج شعوب أخرى كانت منفصلة في السابق في دول جديدة لا تستند إلى هويات مشتركة. ففي أفريقيا والشرق الأوسط بنحوٍ خاص، لم تأخذ الحدود السياسية الجديدة في الحسبان الهويات الوطنية في تأسيس الدول الجديدة؛ ولذلك فقد كان مفهوم أن الدولة القومية هي الدولة التي طورت الجهاز الحكومي للدولة - مجرد ذر الرماد في العيون -، أما في أوروبا، فقد سبق بناء الأمة تاريخياً بناء الدولة، في حين حدث العكس في دول ما بعد الاستعمار، وتسببت تبعات الاستعمار في بروز الحاجة إلى بناء الأمة».

وتعطي دراسة جيمس دوبين في العام ٢٠٠٣ لصالح مؤسسة راند RAND تعريفاً لبناء الأمة مفاده: «استخدام القوة المسلحة في أعقاب صراع لدعم التحول الدائم إلى الديمقراطية»، ويعتمد هذا التعريف لعملية بناء الأمة على فكرة استثنائية أميركا، على غرار ما عبَّرت عنه فرنسا حينما أعلنت في القرن التاسع عشر أن انتدابها هو من أجل تمدين أولئك الذين كانت تتفوق عليهم، بحسب طبيعة المثل التي تدعّمها.

وقد تحدث جولد فيري في كلمته أمام البرلمان الفرنسي عام ١٨٨٢، عن موقف فرنسا وطموحها على النحو الآتي: «علينا أن نعتقد أنه إذا منحتنا العناية الإلهية مهمة من خلال جعلنا سادة الأرض، فإن هذه المهمة لا تتمثل في محاولة الدمج المستحيل للأعراق، ولكن لمجرد نشر أو تنبيه الأعراق الأخرى بالمفاهيم العليا التي نعد نحن أوصياء عليها». وأضاف فيري في عام ١٨٨٤ الآتي: «إن الأعراق العليا لها الحق في السيطرة على الأعراق الدنيا من أجل تمدينها».

وقد وردت الإشارة إلى مفهوم الاستثنائية كفكرة سياسية - لأول مرة - من الكاتب الفرنسي ألكسيس دي توكفيل في عمله «الديمقراطية في أمريكا» للمدة ١٨٣٥ - ١٨٤٠، بقوله: «لذلك فإن موقف الأمريكيين استثنائي جداً، ويمكن الاعتقاد بأن أي شعب ديمقراطي آخر لن يكون في وضع مماثل، لأن أصلهم البيوريتاني، وعاداتهم التجارية المميزة والمنطقة التي يسكنونها أمور يبدو أنها تعيق عقولهم من السعي وراء العلوم والأدب والفنون، والقرب من أوروبا؛ مما يسمح لهم بإهمال هذه الملاحظات دون الانحدار إلى البربرية، فضلاً عن كثير من الأسباب الخاصة التي أشرنا إليها بنحوٍ منفرد».

4- AMERICA'S ROLE IN NATION-BUILDING, FROM GERMANY TO IRAQ - 2003 Rand Corporation.



ويبدو أن شغف الأمريكي ورغباته وتعليمه يساعد في رسم صورة مواطن الولايات المتحدة، فديانته وحدها تدفعه من وقت لآخر إلى تحويل نظرته العابرة والمبهمة إلى السماء، ولننظر الآن إلى جميع الأمم الديمقراطية بحسب مثال الشعب الأمريكي».

وقد نوقش مفهوم الاستثنائية في القرن الحادي والعشرين في كتاب شارك في تأليفه نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني، بعنوان: «استثنائي: لماذا يحتاج العالم إلى أمريكا قوية؟».

ويختلف هذا التعريف لبناء الأمة جذرياً عن معظم وجهات النظر الكلاسيكية الأخرى، من حيث إنه يضع العبء على عاتق الجيش لبدء عملية التحول الديمقراطي وتعزيزها وهندستها، وهو ما يتناقض وقيم الديمقراطية. وفي حال إمكانية فرض الأمة بنحوٍ مصطنع، أو أن تحدث هذه العملية بنحوٍ عضوي من خلال تعزيز المحفزات الاجتماعية، ويبقى ذلك في مركز النقاش الساخن بين الخبراء والسياسيين.

وسيلاحظ القراء أن فهمنا الحديث لبناء الأمة -خلافاً للنهج الكلاسيكي- يتضمن نشر الديمقراطية وإبرازها. ولكن لماذا الديمقراطية؟

أما شارلز هوس -الأستاذ المساعد في قسم الشؤون العامة والدولية في جامعة جورج ماسون في ولاية فيرجينيا- فيقدم إجابته على النحو الآتي: «كما هو الحال مع تعريف المصطلح، من السهل رؤية أهمية التحول إلى الديمقراطية للوهلة الأولى، ولكنها تكون أكثر تعقيداً في الممارسة العملية، وتكمن أهمية عملية التحول إلى الديمقراطية في أنها أكثر الاتجاهات المقبولة على نطاق واسع في العلاقات الدولية، وتعرف بالسلام الديمقراطي. ولا تخوض الديمقراطيات حروباً مع ديمقراطيات أخرى، باستثناء عدد قليل من القضايا الغامضة في القرن التاسع عشر، خاضت فيها الدول التي تعتمد النظم الديمقراطية حروباً مع ديمقراطيات ناشئة أخرى، لكن الحروب لم تنشأ بين حالات ديمقراطية راسخة منذ العام ١٩٠٠. ومن الواضح أن ذلك لا يعني أنه لا يمكن للديمقراطيات أن تخوض حروباً مع بعضها بعضاً، ولكن هناك شيء ما خاص بالديمقراطية والعلاقة بين الديمقراطيات، وهو ما يسمح لها بتسوية نزاعاتها سلمياً».

كان (إيمانويل كانت) هو من صاغ فرضية السلام الديمقراطي لأول مرة في القرن السابع عشر، حينما افترض أن السلام الدائم يمكن تحقيقه من خلال تطوير اتحاد أو عصبة من الأمم



الجمهورية الحرة. وقد ركز علماء السياسة الذين استكشفوا هذه الفرضية على الافتراضين الآتين:  
أولاً: أن الديمقراطيات الحقيقية لا تشن حروباً ضد بعضها على أساس أن لديها أساليب متطورة لحل النزاعات.

ثانياً: أن الديمقراطيات الحقيقية لا تشن الحروب على الإطلاق.

غير أن هذه النظريات قد تكون فاعلة على الورق فقط، والحقيقة تدحضها، فقد كانت الحرب على الدوام أمراً تلجأ إليه الديمقراطيات مهما كان طموحها في ترشيدها، حتى أن بناء الأمة كان يُستخدم في كثير من الأحيان كطريقة بديهة للتدخل الخارجي وتوسع الإمبراطوريات.

وإذا أمكننا القول إن الدول تفشل بسبب مشكلات أمنية ووطنية أو إقليمية أو عالمية، أو إن انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق إلى حد أن الحاجة إلى التغلب عليها تتجاوز الحقوق السيادية التقليدية للدول بموجب القانون الدولي، فإن التدخل باسم بناء الأمة يمكن تبريره.

يعد العراق دراسة حالة مثالية، فقد تسبب مقال نشرته صحيفة واشنطن تايمز بفتح نافذة مثيرة للاهتمام حول مفهوم بناء الأمة من خلال التدخل العسكري، وهو الأسلوب الذي يمكن القول عنه إن الولايات المتحدة، إن لم تكن تتقنه، فإنها تمارسه.

وقد جاء في المقال ما يأتي: «في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٠ استخف المرشح الرئاسي جورج بوش بمفهوم بناء الأمة، والاقتراح القائل إن الجيش الأمريكي يجب أن يأخذ زمام المبادرة في بناء الدول الفاشلة. وقال بوش في مناظرة مع المنافس الديمقراطي آل غور: «ربما يغيب عني شيء، ولكن هل سيكون لدينا نوع من فيالق بناء الأمة في أمريكا؟ بالطبع لا».

وتحاول فرق إعادة البناء الإقليمية التابعة للوكالات الأمريكية - بعد ثماني سنوات تقريباً - إعادة بناء الاقتصاد والحكومة في أفغانستان والعراق. ويضع الدليل الميداني المنقح والمنشور من قبل الجيش الأمريكي «العمليات العسكرية لتحقيق الاستقرار بعد الصراع» في مرتبة خوض الحروب نفسها. ويوظف مكتب إعادة الإعمار والاستقرار التابع لوزارة الخارجية الأمريكية فريقاً من نخبة المدنيين الاحتياطيين من مهندسين وقضاة وحراس سجون وخبراء في مجال الصحة ومخططي المدن، ويهيئهم للتحرك في الدول المهشة التي تعاني من أزمات في غضون مدة لا تتجاوز ٤٨ ساعة. ومن غير المرجح أن يتغير هذا المسار من قبل أي من المرشحين الرئيسيين لخلافة الرئيس بوش.

وقال جيمس دوبينز - أول مبعوث خاص للرئيس بوش إلى أفغانستان بعد الحملة العسكرية عام ٢٠٠١-: إنهم «لا يستخدمون المصطلح كثيراً، ولكن إدارة بوش تبنت بوضوح فكرة بناء الأمة بحماس التغيير». وأضاف دوبينز: «بعد الحرب في العراق، لم يكن الانتقاد الديمقراطي للرئيس هو أننا لا ينبغي لنا بناء الأمة، ولكن علينا أن نفعلها بنحو أفضل في المرة المقبلة».

### أهمية بناء الأمة

من أجل استيعاب مفهوم بناء الأمة، يحتاج المرء إلى أن يستوعب بوضوح ما تتألف منه الأمة. ويقدم لنا المؤرخ الفرنسي البارز إرنست رينان في كتابه (ما الأمة؟ (Qu'est-ce qu'une nation) الجواب الشامل والأكثر وضوحاً حتى يومنا هذا، بقوله:

«الأمة روح ومبدأ روحي. وعلى الرغم من أنهما شيئين مختلفين، إلا أنهما في الحقيقة شيء واحد يشكل هذه الروح أو المبدأ الروحي؛ لأن أحدهما من الماضي، والآخر من وقتنا الحاضر. ويعني الأول الحياة المشتركة لتركة غنية من الذكريات، فيما يعني الثاني التوافق مع الأول حالياً، والرغبة في التعايش وإدامة قيم التراث. فالرجل -أيها السادة- لا يرتجل، والأمة مثل الفرد، تعد تنويجاً لماضي عريق من المساعي والتضحيات والإخلاص. وقد ترك لنا أجدادنا تركة تشكّل ما نحن عليه الآن؛ فالماضي البطولي، والرجال العظماء، والمجد الحقيقي، هو رأس المال الاجتماعي الذي تركز إليه فكرة الوطنية. أي: أن تكون لديك أجداد مشتركة في الماضي، وأن تكون لديك إرادة مشتركة في الحاضر؛ من أجل أداء أعمال عظيمة، وأن تتمنى أن تقوم بها بنحو أكبر؛ فهذه هي الشروط الأساسية لتكوين الشعب، إذ يجب أن يحب المرء التضحية ويؤمن من قام بها. فالأغنية الإسبانية «نحن ما كنا عليه، وسنكون ما أنت عليه»، هي كلمات -علي سهولتها- تعد النشيد المختصر لكل وطني».

أما الأكثر قيمة بكثير من الحدود والعادات المشتركة المطابقة للأفكار الاستراتيجية، فهي حقيقة المشاركة، في الماضي، فالأمة هي تضامن واسع النطاق يتألف من الشعور بالتضحيات التي قدمها المرء في الماضي، وتلك التي يستعد الشخص لتقديمها في المستقبل، وإنها تفترض الماضي. ومع ذلك، فقد تم تلخيصه في الوقت الحاضر بحقيقة ملموسة هي: الموافقة، والرغبة الواضحة في مواصلة الحياة المشتركة. وإن وجود الأمة هو استفتاء يومي تماماً مثلما أن وجود الفرد تأكيد دائم على الحياة. وأنا أعرف جيداً أن هذا أقل ميتافيزيقية من الحق الإلهي، وأقل وحشية مما يسمى الحق التاريخي.

وبالاستناد إلى الأفكار التي أرسمها لكم، فإن الأمة ليس لها حق أكثر من حق الملك في إقليم: «أنت تنتمي إلي، وأنا أملكك». فهؤلاء هم السكان، وهم أصحاب الحق في أن يتم استشارتهم في مثل هذه القضية، وليس لدى الأمة أي مصلحة حقيقية في ضم بلد أو الإبقاء عليه بالصد من إرادته، ورغبة الأمم هي المعيار الشرعي الوحيد الذي يجب أن يعود إليه المرء دائماً.

وإذا أزلنا التعابير الميتافيزيقية واللاهوتية من السياسة، فما الذي سيبقى بعد ذلك؟ الرجل، برغباته واحتياجاته. ستقول لي إن الانفصال على المدى البعيد سيكون تفكيكاً للأمم نتيجة لنظام يضع هذه المكونات القديمة تحت رحمة الوصايا التي لا تكون مستنيرة في الغالب. ومن الواضح أنه في مثل هذه الأمور، لا يجب الدفع بأي مبدأ أكثر من اللازم. ولا تسري حقائق هذا النظام إلا بشكل عام جداً، فالإرادة البشرية تتغير، وما موجود هنا لا يتغير، والأمم ليست شيئاً أبدياً، وإنما لها بدايات ونهايات. ومن المحتمل جداً أن يحل الاتحاد الكونفدرالي الأوروبي محلها؛ بيد أن هذا ليس قانون القرن الذي نعيش فيه؛ لأن وجود الأمم، في الوقت الحاضر، أمر جيد وضروري وضامن للحرية التي ستضيع إذا أصبح للعالم قانون واحد وسيد واحد.

تشارك الأمم في العمل الحضاري من خلال القوى المختلفة والمتخاصمة، إذ تشارك كلتا القوتين في المحفل البشري العظيم الذي يعبر عن الحقيقة المثالية العليا التي نستطيع تمثيلها. أما إذا انفصلنا عن بعض، فستعانيان من نقطة ضعف. وغالباً ما أقول لنفسي إن الفرد الذي لديه تلك الأخطاء التي يتم اتخاذها في الأمم من أجل خصال حسنة، والتي ينميها بمجد زائف، والذي يكون غيوراً وأنانياً ومشاكساً إلى حد كبير، والذي كان سيغضب لأنفه الأسباب، سيكون غير محتمل، إلا أن كل هذه التفاصيل المتناقضة تتلاشى في السياق العام.

دعوني اختصر لكم الأمر، أيها السادة: إن الإنسان ليس عبداً لعرقه ولا للغة ولا لدينه ولا لمجرى الأنهار ولا لاتجاه سلاسل الجبال؛ لأن عدداً كبيراً من الرجال أصحاب الذهن والبدن هم الذين يخلقون الضمير الأخلاقي الذي نسميه أمة. وطالما أن هذا الوعي الأخلاقي يعطي دليلاً على قوته من خلال التضحيات التي تتطلب تنازل الفرد لصالح المجتمع، فهو أمر شرعي وله الحق في التشكل والوجود. وإذا برزت الشكوك بشأن حدودها، فاستشر السكان في المناطق الخاضعة للنزاع؛ لأن لديهم الحق في البت بهذه المسألة. وستجلب هذه التوصية ابتسامة على شفاه أعوان السياسيين، تلك الكائنات المعصومة التي تنفق حياتها في خداع نفسها، والتي تشفق من علياء مبادئها العليا على مخاوفنا الدنيوية. انتظروا لبعض الوقت، أيها السادة، دعوا حكم المتعالمين

يمر، وتحملوا احتقار الأقوياء بالصبر والتجمل. كما يمكن للناس أن يعودوا الى حلولنا التجريبية الأكثر تواضعاً بعد أن جربوا العديد من التفسيرات العفوية. وإن أفضل طريقة لأن تسير على جادة الصواب في المستقبل، هي أن تتعلم كيفية التخلص من الجري وراء التقاليد.

عرّفت المفاهيم المبكرة الأمة على أنها مجموعة أو عرق من الناس الذين يشتركون في لغة تاريخ وتقاليد وثقافة، وأحياناً دين. ويتقاسم شعب الأمة عادةً الهوية الوطنية المشتركة، وبناء تلك الهوية المشتركة هو جزء من بناء الأمة. ويميز بعضهم بين أمة عرقية تستند إلى بناء اجتماعي أو عرق، والأمة المدنية التي تستند إلى الهوية المشتركة والولاء لمجموعة من الأفكار والمؤسسات السياسية وربط المواطنة بالجنسية.

تُستخدم كلمة «أمة» في يومنا هذا بنحو مترادف مع الدولة، وإن كانت الدولة هي الجهاز الحكومي الذي تحكم فيه الأمة نفسها. وقد قدم ماكس وبر<sup>6</sup> التعريف التقليدي للدولة بقوله: «تعد الدولة مجتمعاً بشرياً ناجحاً ينادي باحتكار الاستخدام المشروع للقوة البدنية داخل إقليم معين. فالإقليم هو أحد خصائص الدولة، ويرجع حق استخدام القوة الفعلية -على وجه التحديد في الوقت الحالي- إلى مؤسسات أخرى، أو للأفراد فقط بالحد الذي تسمح به الدولة».

وحين المرور على مسألة بناء الأمة -وعلى وجه الخصوص علاقتها ببناء الدولة- من المهم أن نضع في حسابنا أن هذا التعريف يحدد شرعية استخدام القوة.

يستخدم مصطلح «بناء الأمة» في كثير من الأحيان بالتزامن مع بناء الدولة، وإرساء الديمقراطية، والتحديث، والتنمية السياسية، وإعادة البناء بعد مرحلة صراع، وبناء السلام، لكن كل مفهوم مختلف -على الرغم من تطوره المتشابك-؛ فاستخدم مفهوم بناء الأمة بنحو خاص في أوساط علماء السياسة الأمريكيين بعد عقد من نهاية الحرب العالمية الثانية، لوصف التكامل الأكبر بين الدولة والمجتمع، حيث جلبت المواطنة الولاء للدولة القومية الحديثة معها.

### المثال الفرنسي وتحدياته

لقد تعقّد النقاش الفرنسي حول الأمة بسبب وجود أسطورتين متناقضتين: الأولى: حول الطبيعة العضوية للأمة الفرنسية التي تعود إلى بلاد الغال. والأخرى: حول الأصول العقدية للأمة

6- Renan, Ernest. "What is a Nation?"

7- Max Weber - Politics as a Vocation, 1918.

الفرنسية. ويمكن للمرء أن يدرك أن كلا الأسطورتين، على الرغم من وجودهما جنباً إلى جنب، إلا أنهما قد حددتا ميول فرنسا السياسية في صياغة اليمين واليسار.

وهناك فكرة تقول إن الأمة الفرنسية قد حددت إرثها من تأريخها العرقي ولهذا فإنها أرض اليمين - بحسب ما يعبر عنها في أكثر الحالات تطرفاً من قبل الجبهة الوطنية التي ترأسها ماري لوبان-، بينما يصّر اليسار على أن فرنسا أصبحت الأمة الفرنسية بسبب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.

يهتم اليمين بنقاء العرق، أكثر من اهتمامه بمؤسسات الدولة وصياغة نسيج اجتماعي سياسي يمكن للمجتمعات أن تجد نفسها فيه، فيما يتمسك اليسار بالنظرية القائلة إن الديمقراطية تضع حجر الأساس لبناء الأمة.

وقد كتب ويليام سافران، الأستاذ الفخري في العلوم السياسية بجامعة كولورادو بولدر في كتابه (تاريخ الأفكار الأوروبية) ما يأتي: «أكد معظم المؤرخين على حقيقة أن فرنسا كانت من بين أقدم الأمم، وأن النظام السياسي الحالي كان انتقالياً؛ لأن إعادة الهيكلة باستمرار كانت تصبُّ في مصلحة الأمة. وأصّر معظم علماء السياسة على أن الدولة تصوغ طبيعة الأمة التي يشترك أعضاؤها في القيم السياسية، ويؤكد اليمين على الجنسية، فيما يؤكد اليسار على المواطنة».

وقد حاول إرنست رينان التوفيق بين هذا التناقض من خلال القول إن «الأمة هي مبدأ روحاني يقوم على أمرين: الأول: هو الحاضر، والآخر من الماضي. فيعني الأول الحياة المشتركة للإرث الغني للذكريات، فيما يعني الآخر التوافق المشترك، والرغبة في العيش معاً، والرغبة في مساعدة التراث الذي ناله كل فرد على أن يسود في المستقبل.

وعلى وفق رؤية اليعاقبة الليبراليين<sup>٨</sup>، كان الالتزام الطوعي بوجهات النظر والمبادئ الجمهورية ضرورياً في نظام الحكم؛ وبالتالي هو جزء من الأمة.

أما الرأي المحافظ -الذي يميل أكثر نحو الاستبداد- فإن الإرادة المشتركة لا تكفي لمنح الجنسية للشخص، بل يجب أن يكون المرء عضواً «مناسباً» للأمة حتى يحق له الحصول على جنسيتها. وتبقى القواسم المشتركة مثل اعتناق العقيدة الكاثوليكية، وإتقان اللغة الفرنسية هي نفسها لدى

٨- حركة سياسية ثورية كانت أشهر نادٍ سياسي خلال الثورة الفرنسية (1789-1799)، وتؤيد هذه الحركة قيام دولة جمهورية مركزية وصلاحيات قوية للحكومة المركزية ومؤيدون لتدخل حكومي واسع النطاق لتحويل المجتمع.

اليعاقبة والمحافظين، حيث ينظر إليها على أنها الأداة الرئيسة للثقافة الفرنسية والإيديولوجية الثورية الفرنسية. وسيلاحظ القراء أن الجدل الدائر في فرنسا حول الهجرة وموقف فرنسا من الإسلام مرتبط بالديناميكيات القديمة.

وعلى الرغم من أن مثل هذا الإعداد لم يعد ممكناً بالكامل بسبب تطور الأفكار والمفاهيم، إلا أن المفهوم الفرنسي للدولة وبناء الأمة والمواطنة بقي متجذراً بنحوٍ كبير منذ ثورة ١٧٨٩، ويمكن للمرء أن يقول إن فرنسا قد عدت نفسها دولة على خلفية ثورتها.

لقد كانت الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ هي المحفز الذي دفع القادة اللاحقين إلى تعزيز الحاجة لصياغة المواطنة كشرط وتأكيد للسيادة الوطنية الفرنسية الجديدة.

وسيفيد القراء أن يتذكروا أنه في عام ١٨٦٠ كانت اللغة الفرنسية ما تزال لغة أجنبية لدى نصف الأطفال الفرنسيين<sup>9</sup>. وقد نُقذ مسؤولو الدولة - خلال القرنين التاسع عشر والعشرين - مجموعة من السياسات التي تهدف إلى بناء قواسم مشتركة بين السكان كونهم مواطنين فرنسيين، وأسسوا نظام التعليم المسيطر عليه من قبل الدولة، بما في ذلك التعليم الإلزامي الابتدائي، وحظروا اللغات الأخرى في المدارس والخدمات والإدارة الدينية، وأسسوا قانون الخدمة العسكرية الإلزامية، وكل ذلك كان من أجل اندماج الأفراد واختلاطهم من مختلف أنحاء البلد، وإقامة الطرق والسكك الحديدية لتعزيز التماسك الإقليمي من خلال خطوط الاتصالات المنظمة. وإذا كان طموح فرنسا في أن تصبح أمة قد ولدت في أول أيام الثورة، فقد كان ذلك من خلال عملية تطويرية طويلة ومضنية تكملت بتحقيق بناء الأمة.

وقد ذكر المؤرخ البريطاني جون إرنست هوبسباوم في عام ١٩٩٠ ما يأتي: «ستستخدم الدول آلية قوية للتواصل مع سكانها، ولاسيما من خلال المدارس الابتدائية، لنشر صورة الأمة وتراثها، وغرس الارتباط بها، وأن اللغة الرسمية أو الحضارية للحكام والنخب تصبح دائماً اللغة الفعلية للدول الحديثة من خلال التعليم العام وغيره من الآليات الإدارية».

وشهد القرن العشرون بروز ظاهرة أشخاص ديكتاتوريين ونخب سياسية قامت ببناء التجانس من خلال حظر الثقافات المحلية ومحاولة فرض أيديولوجياتها من خلال وسائل بغیضة، مثلما فعلت ألمانيا النازية، أو إسبانيا في عهد فرانكو.

9- Estimate Weber (1979) p67. Hobsbawm (1990) p60 gives a figure of 12 - 13% of the population who spoke French at the French Revolution.

ولو أن الدول القومية ظهرت لأول مرة في سياق انحلال الهياكل الأسرية القديمة ما قبل الوطنية في أوروبا، وهي عملية مرتبطة بجد ذاتها بظاهرة «الحدثة» الأوسع نطاقاً، لكان يمكن القول اليوم إننا نشهد حقبة من التغيير الاجتماعي والثقافي على القدر نفسه من الأهمية. وسواء أكان المفهوم الشامل لما بعد الحدثة مناسباً أم مفيداً في هذا الصدد، فإن مصطلحات مثل ما بعد الصناعة أو ما بعد الاستعمار، فضلاً عما بعد المادية أو ما بعد الاشتراكية، ستوحي بعدد من الظواهر الانتقالية ذات العلاقة. وفي مقابل هذه الخلفية الأوسع نطاقاً، تعاني الدولة القومية من الآثار المترتبة عن العولمة الاقتصادية، والمشكلات المصاحبة لحكم ذاتي أخف؛ مما ينذر بأزمة عامة للشرعية السياسية.

ومن المهم في هذا السياق، طرح سؤال حيال إذا كانت هياكل الدولة قبل القومية قد انهارت في القرن الماضي أم لا، مثلما حدث في القرن العشرين حينما تم استبدال أنموذج الدولة القومية.

من السهل - في السياق المعاصر للعولمة الاقتصادية والثقافية - اعتبار كل الأمم والقوميات ضيقة وحصرية، إذ عزز ظهور النزعة القومية العرقية مؤخراً في الدول التي ظهرت بعد انهيار الشيوعية هذه الصورة؛ لذلك فإن علينا أن نذكر أنفسنا أنه في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت عملية بناء الدولة تشتمل في كثير من الأحيان على توسيع آفاق ثقافية وسياسية ومكانية للناس الاعتياديين، وتوسيع الوعي الاجتماعي إلى ما وراء روابط القرابة والتجارة والمحليات من أجل تحقيق مجتمع مُتخيل. ويمكن للمرء هنا أن يؤكد أنه إذا تم البناء من خلال عملية تطويرية تتطلب فرض هوية مصطنعة شاملة، فإن بناء الدولة القومية يعتمد على نخبها.

لقد افترض جان جاك روسو أنه من غير الطبيعي أن تحكم الأغلبية؛ لأن من النادر لها أن تنظم للقيام بعمل موحد ومحدد، فيما تستطيع الأقلية القيام بذلك. وإذا كانت غالبية القدرات موجودة في أقلية من الرجال، فإن حكومة الأقلية أمر لا مفر منه، ولا يمكن للأغلبية القيام بشيء سوى الإطاحة بأقلية ورفع أخرى<sup>1</sup>؛ ومن المفيد هنا ملاحظة أن معظم الحكومات عبر التاريخ كانت حكومات أقلية أرستقراطية أو دينية أو مالية.

وعلى الرغم من أن الاعتقاد العام أن الديمقراطية هي تعبير عن إرادة الشعب وليس إرادة النخبة الأوتوقراطية ما يزال قائماً، بيد أن الحقيقة هي أن شؤون الدولة كانت دائماً تدار من قبل النخبة. ومع أن القول المأثور: (صوت الشعب هو صوت الله)؛ يعنى أنه لا توجد قوة يمكن أن تستخلص الشرعية ضد الشعب، إلا أنه يمكن القول إن الأنموذج اليوناني للديمقراطية الخالصة



والمباشرة، هو في أحسن حالاته مثال للتوازن بين الاستبداد والشعبوية.

ولنعد الآن إلى بناء الأمة والمثال الذي قدمته فرنسا، فقد كان دور الدولة في عملية بناء الأمة الفرنسية بارزاً في حال قورن بالدول الغربية المعاصرة. وقد يُنظر إلى الملكية المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر على أنها تعويض ضروري للتنوع اللغوي والثقافي والجغرافي للبلاد، فضلاً عن هشاشة حدودها البرية. وقد وفر التقسيم السياسي المكثف الذي خلقتة الثورة ذريعة أخرى للحفاظ على جهاز الدولة المركزي، إذ لم تكن الأنظمة المتعاقبة تثق بالهويات الإقليمية، ليس فقط لأنها قد تتسبب في التقسيم، ولكن أيضاً لأنها قاعدة محتملة للمعارضة السياسية للسلطة. وقد تم -في إطار الجمهورية الثالثة- تكثيف محاولة خلق ثقافة وطنية متجانسة من خلال مؤسسات التعليم الجماعي والتجنيد الإلزامي الجماعي، ونشر الرموز الوطنية، واختراع التقاليد الوطنية، والحديث عن عدو خارجي بصيغة ألمانيا الموحدة حديثاً.

لقد كان الوعي القومي في ظل الحكم المطلق مقصوراً على النخب الاجتماعية، وفي المناطق البعيدة عن العاصمة. أما الثورة فكانت من خلال التمسك بمفهوم المواطنة، والتعبئة السياسية لملايين الفلاحين وسكان المدن بمنزلة مرحلة حاسمة في بناء الأمة<sup>11</sup>.

وقد تم دمج التسوية الاجتماعية للجمهورية الثالثة استناداً إلى الطبقة الوسطى والفلاحين، من خلال التحديث الريفي والديمقراطية التمثيلية، وغرس القيم الوطنية وتحويل الفلاحين إلى فرنسيين بحسب يوجين ويبر.

إن ظهور هذا الوعي الوطني وتوسيعه، كجزء من عملية بناء الأمة من خلال ظهور القواسم الوطنية المشتركة، يحتاج إلى النظر إليه على أنه عملية تدريجية للتكامل الاجتماعي والسياسي. فعلى سبيل المثال: على الرغم من أن شعور العمال بالعزل والمرارة في ظل الجمهورية الثالثة، وهي المدة التي انمازت بظهور البرجوازية قبل الحرب العالمية الأولى، فإن الدولة القومية كحقيقة سياسية كانت نقطة مرجعية واضحة. ويبين لنا عمل إميل زولا المجتمع في سياق إعادة تشكيل اجتماعي اقتصادي عميق وإعادة تنظيم سياسي.

لقد توقفت فرنسا عن كونها دولة تولد من جديد كأمة غنية بمجتمعاتها المتعددة من خلال الجمهورية الثالثة، واحتلت كل واحدة من تلك المجتمعات مساحة اجتماعية وسياسية واقتصادية مائتة، ولكنها في الوقت نفسه تحمل القواسم المشتركة عينها ودرجة معينة من الانسيابية.

11- Jenkins B - Nationalism in France: Class and Nations since 1789.

ويمكن القول إن العمال الفرنسيين قد اكتسبوا فهماً أعظم لمعنى أن يكون المواطن فرنسياً عقب الإصلاحات الليبرالية في عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦. وارتفعت مكانة المرأة إلى مواطنة كاملة في عام ١٩٤٥ حينما حصلت على حق التصويت، ومع أن فرنسا تعد ديمقراطية قديمة، إلا أنها أثبتت في الآونة الأخيرة أنها دولة قومية ناضجة.

ويرى العديد من المفكرين أن الحدود الجديدة التي سيتم غزوها بقدر تعلق الأمر ببناء الأمة ستشمل دمج المهاجرين لتجاوز التمييز الذي يواجههم في المجتمع المدني. إن الوصول إلى لقب المواطنة في فرنسا لم يترجم بعد إلى سياق اجتماعي. وقد منع التحيز المعرفي حتى الآن التجانس الاجتماعي، وخلق (جيتوهات) داخل الفضاء الوطني الموحد.

ويمكن تعريف الوعي القومي على أنه شعور محاييد سياسياً لعضوية المجتمع الوطني، ويعتمد أساساً على الاعتراف بأن الدولة القومية هي الإطار المؤسسي الرئيس لإرضاء الطموحات الفردية والجماعية. ويمكن الجمع بين هذا الشعور والانتماء، أو بين الارتباط ببيئة مكانية مألوفة أو «طريقة حياة»، وحينها تصبح مصطلحات مثل «الشعور القومي» أو «الوطنية» مصطلحات فاعلة.

ومن السمات المميزة للتجربة الفرنسية الدور المهم الذي تؤديه الدولة المركزية في غرس هذا الإحساس بالقومية، والمنطق الاندماجي الذي دعم هذا المشروع باستمرار، بغض النظر عن اللون الأيديولوجي للأنظمة المتعاقبة. لقد كانت المواطنة القومية الحديثة التي يجب الإشارة إليها هي من اختراع الثورة الفرنسية.

ولقد كتب روجرز بروبكر عن المواطنة في فرنسا وألمانيا ما يأتي: «إن التحديد الرسمي للمواطنين، وتأسيس المساواة المدنية التي تنطوي على حقوق مشتركة والتزامات مشتركة، وإضفاء الطابع المؤسسي على الحقوق السياسية، والترشيح القانوني والأساس الأيديولوجي للتمييز بين المواطنين والأجانب، وصياغة عقيدة السيادة الوطنية والصلة بين المواطنة والأمة، واستبدال العلاقات المباشرة بين المواطن والدولة بالعلاقة غير المباشرة التي تميز النظام القديم، هي كلها من مخرجات الثورة التي جلبت كل هذه التطورات معاً على المستوى الوطني لأول مرة.

لقد ابتكرت الثورة باختصار كلاً من الدولة القومية والمؤسسة الحديثة والأيديولوجية القومية. ومثلما أن الدولة القومية كانت قد افترضت مسبقاً، قروناً من بناء الدولة والنمو البطيء للوعي القومي في إطار الدولة الإقليمية النامية، فقد كان اختراع المؤسسة الحديثة للمواطنة القومية مبنياً

على نظرية وممارسة الدولة عضوية في النظام القديم.

ويكمن السبب وراء ذلك في أن نظام فرنسا القديم قد تم تحديده من خلال عدم المساواة التي كان الوعي الوطني الفرنسي يطمح إلى تحديدها. وأصبحت الحرية والمساواة والإخاء محفورة في وعي كل رجل وامرأة فرنسيين. وعلى الرغم من ذلك، سيفترض البعيدون عن الخطاب الوطني الفرنسي أن المساواة تفترض المواطنة ولا تمتد بالضرورة إلى الرعايا الأجانب.

لقد كانت المواطنة أساساً لنظرية وممارسة الثورة الفرنسية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر إلى الثورة على إنها ثورة برجوازية، ثم ديمقراطية، ثم قومية، ثم بيروقراطية من أجل دعم بناء الدولة. ومع أن هذه التشكلات ليست شاملة ولا حصرية، إلا أنها تتطلب التركيز على الأهمية المتعددة للثورة الفرنسية من أجل تطوير المؤسسة الحديثة للمواطنة.

### والتقاليد الفرنسية هنا لها تأثيران سلبيان ملحوظان:

الأول: تشكلت الوطنية الفرنسية من قبل الدولة أكثر من القوى العفوية للمجتمع المدني؛ ولذلك فإن التراجع الحالي في قدرة الدولة على تحقيق طموحات التطلعات الوطنية قد تسبب في أزمة هوية.

الأخر: لم تعد محاولة الاندماج لخلق ثقافة وطنية متجانسة مجدية في سياق مجتمع متعدد الأعراق والثقافات.

وتثير هذه الملاحظات السؤال الآتي الذي مفاده: (ما الهوية الفرنسية؟ وما الثقافة الوطنية المتجانسة التي يفترض أن الأنظمة المتعاقبة قد سعت إلى بنائها؟ وهل وصلت فرنسا إلى حدود تجربتها؟)

ونحن هنا في مجال قوة الوطنية، كما يقول بريان جنكنز في بحثه «من بناء الأمة إلى بناء أوروبا». والخطوة الجوهرية التي يجب اتخاذها هنا هي أن «الهوية الوطنية» في فرنسا لم تخضع أبداً لأي إجماع مريح، بل كانت على العكس منطقة شديدة التنافس. وخلال ٢٠٠ عام من الحروب والغزو والثورات، ظهرت قضايا السيادة الوطنية وشرعية الدولة مراراً وتكراراً لتساهم في تلوين خطاب وتصور الصراع السياسي.

قدمت الحركات والأيديولوجيات المتنوعة نفسها على أنها تعبير حقيقي عن القيم الوطنية،

وباعتبارها العناصر الوطنية الحقيقية والمدافع الشرعي عن «المصلحة الوطنية». ولقد أضفى تقارب موضوعات التحرر الاجتماعي والسياسي مع تقرير المصير الوطني خلال ثورة ١٨٤٨ واجتماع باريس عام ١٨٧١، طابعاً يسارياً واضحاً على القومية. ومع حلول نهاية القرن، خضعت القومية المناهضة للدولة لتحول أيديولوجي معقد في سياق معارضة للبورجوازيين الليبراليين في الجمهورية الثالثة، وانتهت بالتحول إلى يمين متطرف عدّه الكثيرون فاشية محضّة. وكانت هذه القومية الجديدة عدوانية وشوفينية خارجية في دعوتها إلى الانتقام من ألمانيا، بينما سعت في الداخل إلى إعادة تعريف الوطنية على أسس عرقية. وكانت العنصرية -ولاسيما في شكل معاداة السامية- موضوعاً رئيساً، أما العرقية فكان يُنظر إليها على أنها حضارية، مما سمح بتصنيف مجموعة كاملة من «الغرباء» على أنهم معادون للقومية الأساسية، وهي البروتستانتية والماسونية والمفكرون الليبراليون والاشتراكيون الدوليون.

ومن ثم، فقد عززت هذه النزعة القومية المتكاملة «الأمة» باعتبارها ولاءً مهيمناً وغير مشروط، كأداة للوحدة الجماعية، وأدى ذلك إلى استحضار دولة استبدادية تتخطى انقسام كل من الديمقراطية التمثيلية والنضال الطبقي الاجتماعي.

لقد انتشر مفهوم «الأمة» من قبل حركات اليسار واليمين كنوع من التعبئة للمعارضة الشعبية للنظام السائد. ويمكن القول إن هذه الأشكال من النزعة القومية المناهضة للدولة لم تستوعب الدولة أبداً، ولم تترجم أنظمة قيمها بالكامل إلى واقع عملي، ولا حتى خلال مدة نظام فيشي، حينما تم منح اليمين المتطرف المجال والتمكين من قبل ألمانيا النازية.

وجرى من خلال وكالة الدولة بذل جهود عظيمة لبناء شكل أكثر توافقاً للهوية الوطنية التي من شأنها أن تتجاوز هذه القطبية. وفي هذا الصدد، من المهم أن ندرك أنه على الرغم من أن الجمهورية الثالثة قد اعتمدت الأيقونة الثورية مثل النشيد الوطني، والعلم ثلاثي الألوان، ويوم الباستيل كرموز للأمة، إلا أنها فعلت ذلك على أنقاض كومونة باريس، وبروح من المصالحة تشير إلى أن الثورة قد اكتملت أركانها الآن.

وفي سعيها لتأسيس إجماع، فتحت الجمهورية على نفسها تأثيرات أخرى. وسمحت التوترات والتناقضات داخل الدولة الجمهورية بتخفيف المفهوم الجمهوري للدولة، وهو ما يعكس الأخطار الكامنة في المنطق الاستيعابي للجمهورية (الجمهورية واحدة وغير قابلة للتجزئة).

وقد يكون المثل الأعلى هو تعزيز المواطنة المتساوية في نظام مدني مفتوح ومتسامح، ولكن الإصرار على ثقافة وطنية متجانسة كأساس ضروري لهذا النظام، يثير احتمال أن بعض الفئات قد يكون من غير الممكن استيعابها، أو أنها غير راغبة في أن تستوعب؛ وبالتالي يتم تعيينهما كعناصر خارجية أو دخيلة، مما يشكل تهديداً للتماسك الوطني.

وقد عرّضت مثل هذه القضايا فرنسا إلى فصام اجتماعي وأزمة هوية وطنية تهدد بتفكك الدولة التي تصورها الثوريون قبل أن يتجلى ذلك.